

## قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٢

بربط الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الاولى )

قدرت استخدمات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بمبلغ ١٤٣٠١٣٤٩٤٧٥٠ جنيه ( فقط وقدره مائة وثلاثة وأربعون ألفاً وثلاثة عشر مليوناً وأربعمائة وأربعة وتسعون ألفاً وسبعمائة وخمسون جنيهاً ) .

كما قدرت إيرادات الموازنة العامة للدولة بمبلغ ١١٠٤٦٠١٢٣٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره مائة وعشرة آلاف وأربعمائة وستون مليوناً ومائة وثلاثة وعشرون ألف جنيه ) .

### ( المادة الثانية )

وزعت استخدمات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وفقاً لما هو وارد بالجدول رقم (١) كما يلي :

(ولا: الاستخدمات الجارية :

قدرت الاستخدمات الجارية بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بمبلغ ١٠٧٩١٦١٧٤٧٥٠ جنيه ( فقط وقدره مائة وسبعة آلاف وتسعمائة وستة عشر مليوناً ومائة وأربعة وسبعون ألفاً وسبعمائة وخمسون جنيهاً ) موزعة على البابين التاليين :

(١) **جملة الباب الأول - الأجور** بمبلغ ٣٤٨٥٣٨٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة وثلاثون ألفاً وثمانمائة وثلاثة وخمسون مليوناً وثمانمائة ألف جنيه).

(ب) **جملة الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية** بمبلغ ٧٣٠٦٢٣٧٤٧٥٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وسبعون ألفاً واثنان وستون مليوناً وثلاثمائة وأربعة وسبعون ألفاً وسبعمائة وخمسون جنيهاً).

#### ثانياً: الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بمبلغ ٣٥٠٩٧٣٢٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة وثلاثون ألفاً وسبعة وتسعون مليوناً وثلاثمائة وعشرون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(١) **جملة الباب الثالث - الاستخدامات الاستثمارية** بمبلغ ٢٠٤٢٤٦٦٤٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره عشرون ألفاً وأربعمائة وأربعة وعشرون مليوناً وستمائة وأربعة وستون ألف جنيه).

(ب) **جملة الباب الرابع - التحويلات الرأسمالية** بمبلغ ١٤٦٧٢٦٥٦٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة عشر ألفاً وستمائة واثنان وسبعون مليوناً وستمائة وستة وخمسون ألف جنيه).

#### ( المادة الثالثة )

وزعت موارد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وفقاً لما هو وارد بالجدول رقم (١) كما يلي :

#### أولاً: الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بمبلغ ٩٧٦٠٤٦٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة وتسعون ألفاً وستمائة وأربعة ملايين وستمائة ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

( ا ) جملة الباب الاول - الإيرادات السيادية بمبلغ ٧٢١٥٥٣٠٠٠٠٠ جنيهه  
( فقط وقدره اثنان وسبعون ألفًا ومائة وخمسة وخمسون مليونًا وثلاثمائة ألف جنيه ) .

( ب ) جملة الباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ  
٢٥٤٤٩٣٠٠٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره خمسة وعشرون ألفًا وأربعمائة وتسعة وأربعون  
مليونًا وثلاثمائة ألف جنيه ) .  
ثانيا - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بمبلغ ١٢٨٥٥٥٢٣٠٠٠ جنيه  
( فقط وقدره اثنا عشر ألفًا وثمانمائة وخمسة وخمسون مليونًا وخمسمائة وثلاثة وعشرون  
ألف جنيه ) موزعة على البابين التاليين :

( ١ ) جملة الباب الثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ١١٣٧١٤٨٤٠٠٠ جنيه  
( فقط وقدره أحد عشر ألفًا وثمانمائة وواحد وسبعون مليونًا وأربعمائة وأربعة وثمانون  
ألف جنيه ) منه مبلغ ٣٨٣٣٣٢٧٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره ثلاثة آلاف وثمانمائة وثلاثة  
وثلثون مليونًا وثمانمائة وسبعة وعشرون ألف جنيه ) لتمويل الاستخدامات الاستثمارية  
ومبلغ ٧٥٣٨١٥٧٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره سبعة آلاف وخمسمائة وثمانية وثلثون مليونًا  
ومائة وسبعة وخمسون ألف جنيه ) لتمويل التحويلات الرأسمالية وفقا لما هو موضح  
بالمجدول رقم ( ا ) .

( ب ) جملة الباب الرابع - القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ١٤٨٤٠٣٩٠٠٠  
جنيه ( فقط وقدره ألف وأربعمائة وأربعة وثمانون مليونًا وتسعة وثلثون ألف جنيه )  
ويخصص بالكامل لتمويل الاستخدامات الاستثمارية .

( المادة الرابعة )

قدر الفرق بين إجمالي الاستخدامات الجارية وإجمالي الإيرادات الجارية بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بعجز قدره ١٠٣١١٥٧٤٧٥٠ جنيه ( فقط وقدره عشرة آلاف وثلاثمائة وأحد عشر مليوناً وخمسمائة وأربعة وسبعون ألفاً وسبعمائة وخمسون جنيهاً ) .

وقدر الفرق بين إجمالي الاستخدامات الرأسمالية والإيرادات الرأسمالية بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بعجز قدره ٢٢٢٤١٧٩٧٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره اثنان وعشرون ألفاً ومائتان وواحد وأربعون مليوناً وسبعمائة وسبعة وتسعون ألف جنيه ) منه مبلغ ١٥١٠٧٢٩٨٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره خمسة عشر ألفاً ومائة وسبعة ملايين ومائتان وثمانية وتسعون ألف جنيه ) عجز تمويل الاستثمارات ومبلغ ٧١٣٤٤٩٩٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره سبعة آلاف ومائة وأربعة وثلاثون مليوناً وأربعمائة وتسعة وتسعون ألف جنيه ) عجز تمويل التحويلات الرأسمالية .

( المادة الخامسة )

قدر إجمالي استخدامات وموارد موازنة الخزانة العامة للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بمبلغ ٣٧٧٢٨٧٨١٧٥٠ جنيه ( فقط وقدره سبعة وثلاثون ألفاً وسبعمائة وثمانية وعشرون مليوناً وسبعمائة وواحد وثمانون ألفاً وسبعمائة وخمسون جنيهاً ) وذلك وفقاً للجدول المرفق رقم ( ٢ ) .

وتتضمن موارد موازنة الخزانة العامة عجزاً صافياً قدره ١٧٤٤٦٠٧٣٧٥٠ جنيهاً ( فقط وقدره سبعة عشر ألفاً وأربعمائة وستة وأربعون مليوناً وثلاثة وسبعون ألفاً وسبعمائة وخمسون جنيهاً ) ويمول بأذون وسندات على الخزانة العامة أو من الجهاز المصرفي .

( المادة السادسة )

مع عدم الإخلال بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، تلتزم الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات وأية وحدات أخرى بأخذ رأى وزارة المالية فى المسائل التى من شأنها ترتيب أعباء مالية على الخزانة العامة للدولة سواء بزيادة المصروفات أو بتخفيض الموارد .

ويكون طلب الرأى من الجهات المختصة بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء ومصحوحاً برأى وزارة المالية ووجهة نظرها فى المسائل المالية المطلوب إبداء الرأى بشأنها .  
كما تلتزم الجهات بمراعاة عدم الارتباط أو الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث « الاستخدامات الاستثمارية » إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

#### ( المادة السابعة )

لوزير المالية إصدار سندات على الخزانة العامة قابلة للتداول فى بورصة الأوراق المالية معفاة من الضرائب والرسوم تستخدم فى إعادة هيكلة الدين العام ، ولتحل محل سندات وأذون الخزانة العامة التى يتم إهلاكها .  
ولوزير المالية إصدار صكوك وسندات على الخزانة العامة فى حدود القروض والسندات التى تستحق خلال العام ويتقرر تجديدها . وله أيضاً إهلاك الصكوك والسندات الصادرة على الخزانة العامة التى يحل أجل إهلاكها وذلك من عائد حصيلة الخصخصة أو من أية موارد إضافية تتحقق خلال السنة .  
كما يكون له عقد القروض الأجنبية اللازمة لتمويل الخزانة العامة فى حدود الدستور .

#### ( المادة الثامنة )

لوزير المالية إصدار أذون وسندات على الخزانة العامة وفقاً للشروط والأوضاع التى يتفق عليها مع البنك المركزى المصرى لمواجهة ما يلى :

( أ ) تغطية عجز الخزانة العامة فى السنوات السابقة .

( ب ) تمويل عجز الهيئات الاقتصادية المرحل فى السنوات السابقة بالقدر الذى يثبت أنه ينبغى على الخزانة العامة تمويله .

( ج ) تغطية العجز النقدى فى حساب الحكومة بالبنك المركزى .

( د ) تنفيذ متطلبات الإصلاح المالى والاقتصادى .

ويتم إجراء التعديلات اللازمة لتنفيذ ما تقدم .

كما يجوز لوزير المالية إصدار سندات على الخزانة العامة قابلة للتداول في بورصة الأوراق المالية ومعفاة من الضرائب والرسوم لصالح صندوقى التأمينات التابعين للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى وفقاً للشروط والأوضاع التى يتفق عليها فيما بين وزيرى المالية والتأمينات لمقابلة مايلى :

( أ ) سداد مستحقات صندوقى التأمينات المشار إليهما عن أعباء المعاشات التى تتحملها الخزانة العامة .

(ب) مايتيحهُ الصندوقان المشار إليهما من تمويل للخزانة العامة لتغطية احتياجاتها التمويلية .

#### ( المادة التاسعة )

تعتبر أحكام التأشيرات العامة الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على الجهاز الإدارى ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وصناديق التمويل الداخلة ضمن الموازنة العامة للدولة .

#### ( المادة العاشرة )

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٢ .  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ ربيع الآخر سنة ١٤٢٣ هـ

( الموافق ١٣ يونية سنة ٢٠٠٢ م ) .

جدول رقم (١)  
إجمالي الاستخدامات والإيرادات  
للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣

| موازنة      | مشروع موازنة | الهيئات الحكومية | الإدارة المحلية | الجهاز الإداري | البيانات   |
|-------------|--------------|------------------|-----------------|----------------|--|
| جنيته       | جنيته        | جنيته            | جنيته           | جنيته          |  |
| ٢٠٠٢/٢٠٠١   | ٢٠٠٣/٢٠٠٢    |                  |                 |                |  |
| ٣١٨٦٩٥٠٠٠٠٠ | ٣٤٨٥٣٨٠٠٠٠٠  | ٤٥٣٨٥٥٨٠٠٠٠      | ١٦١٤٢٣٦٦٠٠٠     | ١٤١٧٢٨٧٦٠٠٠    | (أ) - الموازنة الجارية :<br>(١) الاستخدامات الجارية :<br>الباب الأول - الأجور .....<br>الباب الثاني - النفقات الجارية والتجديدات الجارية<br>جملة الاستخدامات الجارية ..... |
| ٦٦١٦٦١٧٠٠٠٠ | ٧٣٠٦٢٣٧٤٧٥٠  | ٢٦٧٤٥٣٢٠٠٠       | ١٩٧٠١٧١٠٠٠      | ٦٨٤١٧٦٧١٧٥٠    | (ب) الإيرادات الجارية :<br>الباب الأول - الإيرادات السيادية .....<br>الباب الثاني - الإيرادات الجارية والتجديدات الجارية<br>جملة الإيرادات الجارية .....                   |
| ٩٨٠٣٥٦٧٠٠٠٠ | ٨٠٧٩١٦١٧٤٧٥٠ | ٧٢١٣٠٩٠٠٠٠       | ١٨١١٢٥٣٧٠٠٠     | ٨٢٥٩٠٥٤٧٧٥٠    | الفرق الجارى ( قانض / عجز ) .....  |
| ٦٩٠٨١٩٤٦٠٠٠ | ٧٢١٥٥٣٠٠٠٠٠  | ٣٦٣٨٠٠٠٠٠        | ١٤٣٩٨٣٨٠٠٠      | ٧٠٦٧٩٠٨٢٠٠٠    | ثانياً - الموازنة الرأسمالية :<br>(١) الاستثمارات :<br>الباب الثالث - الاستثمارات .....  |
| ٢٥٢٢٥٧٩١٠٠٠ | ٢٥٤٤٩٣٠٠٠٠٠  | ١٨٨٦٥٢١٠٠٠       | ١٧٣٢٩٢٧٠٠٠      | ٢١٨٢٩٨٥٢٠٠٠    |  |
| ٩٤٣٠٧٧٣٧٠٠٠ | ٩٧٦٠٤٦٠٠٠٠٠  | ١٩٢٢٩٠١٠٠٠       | ٣١٧٢٧٦٥٠٠٠      | ٩٢٥٠٨٩٣٤٠٠٠    |  |
| -٣٧٢٧٩٣٣٠٠٠ | -١٠٣١١٥٧٤٧٥٠ | -٥٢٩٠١٨٩٠٠٠      | -١٤٩٣٩٧٧٢٠٠٠    | ٩٩١٨٣٨٦٢٥٠     |  |
|             |              |                  |                 |                |  |
| ١٥٢٦٧٠٩٤٠٠٠ | ٢٠٤٢٤٦٩٤٠٠٠  | ٧٦٥٣٦٣١٠٠٠       | ١٠٧٢٥٥٨٠٠٠      | ١١٦٩٨٤٧٥٠٠٠    |  |

|              |              |             |            |             |  |
|--------------|--------------|-------------|------------|-------------|--|
| ١٨٩٤١٩٩٠٠٠   | ٣٨٣٣٣٢٧٠٠٠   | ١٣٤١٤٦٢٠٠٠  | ١٥١٢٦٧٠٠٠  | ٢٣٤٠٥٩٨٠٠٠  | الإيرادات الرأسمالية لتمويل الاستثمارات :          |
| ٩٧٧٣٤٠٠٠٠    | ١٤٨٤٠٣٩٠٠٠   | ٥١٢٣٠٠٠٠٠   | ١٢٦٣٧٠٠٠   | ٩٥٩١٠٢٠٠٠   | الباب الثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة ..... |
| ٢٨٧١٥٣٩٠٠٠   | ٥٣١٧٣٦٩٠٠٠   | ١٨٥٣٧٦٢٠٠٠  | ١٦٣٩٠٤٠٠٠  | ٣٢٩٩٧٠٠٠٠   | الباب الرابع - القروض والتسهيلات الائتمانية .....  |
| -١٢٣٩٥٥٥٥٠٠٠ | -١٥١٠٧٢٩٨٠٠٠ | -٥٧٩٩٨٦٩٠٠٠ | -٩٠٨٦٥٤٠٠٠ | -٨٣٩٨٧٧٥٠٠٠ | جملة الإيرادات الرأسمالية .....                    |
| ١٣٥٥٠٠٥٣٠٠٠  | ١٤٦٧٢٦٥٦٠٠٠  | ٢٨٨٧١٨٠٠٠   | ١٨٨٢٢٧٠٠٠  | ١٤١٩٥٧١١٠٠٠ | الفرق في تمويل الاستثمارات .....                   |
| ٧٦٩٨٠٢٢٠٠٠   | ٧٥٣٨١٥٧٠٠٠   | ١٣٢٢٥٦٠٠٠   | ١٧٤٠٠١٠٠٠  | ٧٢٣١٩٠٠٠٠   | (ب) التحويلات الرأسمالية :                         |
| -٥٨٥٢٠٣١٠٠٠  | -٧١٣٤٤٩٩٠٠٠  | -٢٥٦٤٦٢٠٠٠  | -١٤٢٢٦٠٠٠  | -٦٩٦٣٨١١٠٠٠ | الباب الرابع - التحويلات الرأسمالية .....          |
|              |              |             |            |             | الباب الثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة ..... |
|              |              |             |            |             | الباب الرابع - القروض والتسهيلات الائتمانية .....  |
|              |              |             |            |             | جملة الإيرادات الرأسمالية .....                    |
|              |              |             |            |             | الفرق في تمويل التحويلات .....                     |



جدول رقم (٢)  
موازنة الخزينة العامة  
للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣

| موازنة        | مشروع موازنة | الإيرادات                 | موازنة       | مشروع موازنة | الاستخدامات                        |
|---------------|--------------|---------------------------|--------------|--------------|------------------------------------|
| ٢٠٠٢/٢٠٠١     | ٢٠٠٣/٢٠٠٢    |                           | ٢٠٠٢/٢٠٠١    | ٢٠٠٣/٢٠٠٢    |                                    |
| جنيته         | جنيته        | (١) الفائض الجاري:        | جنيته        | جنيته        | (١) تمويل العجز الجاري:            |
| ١٤٦٢٩٨.٤٠٠٠٠  | ٩٩١٨٣٨٦٢٥.٠  | فائض الجهاز الإداري       | ١٣٥٤٥٨١٨.٠٠٠ | ١٤٩٣٩٧٧٢.٠٠٠ | إعانة سيادية جارية للإدارة المحلية |
| ٥٥٤٧٧.٠٠٠٠    | ٤٥٦٨٩.٠٠٠٠   | فائض الهيئات التدمية      | ٤٨٦٧٣٩٦.٠٠٠  | ٥٣٣٥٨٧٨.٠٠٠  | خدمية                              |
| ١٤٦٨٥٢٨١.٠٠٠٠ | ٩٩٦٤.٧٥٢٥.٠  | جملة                      | ١٨٤١٣٢١٤.٠٠٠ | ٢.٢٧٥٦٥.٠٠٠  | جملة                               |
| ٣٧٢٧٩٣٣.٠٠٠٠  | ١.٣١١٥٧٤٧٥.٠ | صافي عجز الموازنة الجارية |              |              | صافي فائض الموازنة الجارية         |
| ١٨٤١٣٢١٤.٠٠٠٠ | ٢.٢٧٥٦٥.٠٠٠٠ | جملة (أ)                  | ١٨٤١٣٢١٤.٠٠٠ | ٢.٢٧٥٦٥.٠٠٠  | جملة (أ)                           |

|            |             |   |             |             |                                       |
|------------|-------------|---|-------------|-------------|---------------------------------------|
| -          | -           | صافي فائض الموازنة الجارية                                | ٢٧٢٧٩٣٣٠٠٠  | ١٠٣١١٥٧٤٧٥٠ | (ب) صافي عجز الموازنة الجارية         |
| -          | ٧٠٥٨٠٠٠٠    | (ب) فائض رأسمالي لميشتت خدمية                             | ٥٦٥٥٦٥٤٠٠٠  | ٦٩٦٣٨١١٠٠٠  | (ج) تحويل عجز التحويلات الرأسمالية:   |
|            |             | (ج) العجز الصافي :  | ١٥٢٧٥٠٠٠    | ١٤٢٣٦٠٠٠    | إعانة سيادية رأسمالية للجهاز الإداري  |
|            |             | ويمول بأذون وسندات على الخزنة العامة أو من الجهاز المصرفي | ١٨١١٠٢٠٠٠   | ١٦٣٥٢٠٠٠٠   | إعانة سيادية رأسمالية للإدارة المحلية |
| ٩٥٧٩٩٦٤٠٠٠ | ١٧٤٤٦٠٧٣٧٥٠ | جملة (ج) .....  | ٥٨٥٢٠٣١٠٠٠  | ٧١٤١٥٥٧٠٠٠  | جملة (ج) .....                        |
| ٩٥٧٩٩٦٤٠٠٠ | ١٧٤٤٦٠٧٣٧٥٠ | الإجمالي .....  | ٢٧٩٩٣١٧٨٠٠٠ | ٣٧٧٢٨٧٨١٧٥٠ | الإجمالي .....                        |

## موازنات الخزينة العامة

ملحق رقم (١١)

( نتائج الموازنة العامة )

| موازنة        | مشروع موازنة  | الإيرادات                                  | موازنة       | مشروع موازنة  | الاستخدامات                                      |
|---------------|---------------|--|--------------|---------------|--|
| ٢٠٠٢/٢٠٠١     | ٢٠٠٣/٢٠٠٢     | الإيرادات                                  | ٢٠٠٢/٢٠٠١    | ٢٠٠٣/٢٠٠٢     | الاستخدامات                                      |
| جنيته         | جنيته         | الإيرادات المتاحة :<br>الإيرادات الجارية : | جنيته        | جنيته         | نتائج الموازنة العامة :<br>الاستخدامات الجارية : |
| ٦٩.٨١٩٤٦.٠٠٠  | ٧٢١٥٥٣.٠٠٠    | - الإيرادات السيادية .....                 | ٣١٨٦٩٥.٠٠٠   | ٣٤٨٥٣٨.٠٠٠    | - الأجور .....                                   |
| ٢٥٢٢٥٧٩١.٠٠٠  | ٢٥٤٤٩٣.٠٠٠    | - الإيرادات التجارية .....                 | ٦٦١٦٦١٧.٠٠٠  | ٧٣.٦٢٣٧٤٧٥.٠  | - النفقات التجارية .....                         |
| ٩٤٣.٧٧٣٧.٠٠٠  | ٩٧٦.٤٦.٠٠٠    | جملة .....                                 | ٩٨.٣٥٦٧.٠٠٠  | ١.٧٩١٦١٧٤٧٥.٠ | جملة .....                                       |
| ٤.٩٤١٩٩.٠٠٠   | ٦٣٣٣٣٢٧.٠٠٠   | الإيرادات الإسمائية :                      | ١٥٢٦٧.٩٤.٠٠٠ | ٢.٤٢٤٦٦٤.٠٠٠  | الاستخدامات الإسمائية :                          |
| ٧٦٩٨.٢٢.٠٠٠   | ٧٥٣٨١٥٧.٠٠٠   | الإيرادات المتاحة للاستثمارات              | ١٣٥٥.٠٥٣.٠٠٠ | ١٤٦٧٢٦٥٦.٠٠٠  | - الاستثمارات .....                              |
| ١١٧٩٢٢٢١.٠٠٠  | ١٣٨٧١٤٨٤.٠٠٠  | الإيرادات المتاحة للتحويلات                | ٢٨٨١٧١٤٧.٠٠٠ | ٣٥.٩٧٣٢.٠٠٠   | - التحويلات الرأس مالية .....                    |
| ١.٦.٩٩٩٥٨.٠٠٠ | ١١١٤٧٦.٨٤.٠٠٠ | جملة .....                                 |              |               | جملة .....                                       |
|               |               | إجمالي الإيرادات المتاحة ..                |              |               |  |

|              |              |   |  |                |
|--------------|--------------|---|--|----------------|
| ١٠١٩٥٥٥٥٠٠٠  | ١٢٦.٧٢٩٨٠٠٠  | العجز الكلي ومصادر تمويله<br>(١) تمويل الاستثمارات =<br>أوعية ادخارية .....   |  |                |
| ٨٦٧٣٤٠٠٠٠    | ١٤٨٤.٣٩٠٠٠   | قروض وتسهيلات ائتمانية<br>خارجية ومحلية .....   |  |                |
| ١١٠٠٠٠٠٠٠٠   | -            | مصادر أخرى .....  |  |                |
| ١١١٧٢٨٩٥٠٠٠  | ١٤.٩١٣٣٧٠٠٠  | جملة .....  |  |                |
| -            | -            | (ب) تمويل التحويلات =<br>قروض خارجية .....  |  |                |
| ٩٥٧٩٩٦٤٠٠٠   | ١٧٤٤٦.٧٣٧٥٠  | (ج) العجز الصافي =<br>وعول بأذون وسندات على الخزنة<br>العامة أو من الجهاز المصرفي<br>جملة العجز الكلي ومصادر تمويله |  |                |
| ٢.٧٥٢٨٥٩٠٠٠  | ٣١٥٣٧٤١.٧٥٠  |   |  |                |
| ١٢٦٨٥٢٨١٧٠٠٠ | ١٤٣.١٣٤٩٤٧٥٠ |   |  | الإجمالي ..... |

## موازنة الخزينة العامة

ملحق رقم ( ٢ )

( نتائج الموازنة الجارية )

| موازنة<br>٢٠٠٢/٢٠٠١ | مشروع موازنة<br>٢٠٠٣/٢٠٠٢ | الإيرادات   | موازنه<br>٢٠٠٢/٢٠٠١ | مشروع موازنة<br>٢٠٠٣/٢٠٠٢ | الاستخدامات                                  |
|---------------------|---------------------------|---|---------------------|---------------------------|--|
| جنيته               | جنيته                     |   | جنيته               | جنيته                     |  |
| ٢٩٤٢٠٠٠٠٠٠٠٠        | ٣١٠٤٤٧٠٠٠٠٠٠٠             | مصادر تمويل الاستخدامات الجارية :<br>الإيرادات السيادية : | ٣١٨٦٩٥٠٠٠٠٠٠٠       | ٣٤٨٥٣٨٠٠٠٠٠٠٠٠            | الاستخدامات الجارية :<br>الأجور .....        |
| ١٣٧٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠       | ١٣٨٨٨٢٠٠٠٠٠٠٠٠            | الضرائب العامة .....                                      | ٦١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠       | ٦٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠            | النفقات الجارية :<br>الدعم .....             |
| ١٩٨٦٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠      | ٢٠٦٥٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠            | الضرائب العامة على المبيعات<br>والخدمات .....             | ٢٢٩٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠     | ٢٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠           | فوائد ومصرفوفات الدين العام<br>المحلى .....  |
| ٦٠٢١٩٤٦٠٠٠٠٠٠٠      | ٦٥٦٤٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠           | إيرادات سيادية أخرى .....                                 | ٢٢٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠     | ٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠           | فوائد ومصرفوفات الدين العام<br>الخارجي ..... |
| ٦٩٠٨١٩٤٦٠٠٠٠٠٠٠     | ٧٢١٥٥٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠          | جملة الإيرادات السيادية .....                             | ١٠٢٦٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠    | ١١٥٥٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠          | أعباء المعاشات .....                         |

|               |              |                                  |              |              |                               |
|---------------|--------------|----------------------------------|--------------|--------------|-------------------------------|
| ٤٧.....       | ٤٥٠٨.....    | الإيرادات الجارية :              | ٤٢.٩٩٦٣..... | ٤٤٨.٦٦٨..... | المستلزمات السلعية والتقدمية  |
| ٣٧.....       | ٤١٤.....     | فائض البترول.....                | ١١٥٩٥.....   | ١٢٦١٥.....   | نفقات القوات المسلحة.....     |
| ٦٩٧٨٦.....    | ٥٩٩١١.....   | فائض قناة السويس.....            | ٨٧٤٤٢.٧..... | ٩٣١٤٧.٦٧٥.   | النفقات الجارية المتنوعة..... |
| ٢٤.....       | ٢٤.....      | فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى   | ٦٦١٦٦١٧..... | ٧٣.٦٢٣٧٤٧٥.  | جملة النفقات الجارية.....     |
| ٥.....        | ٤٨.....      | فائض وأرباح الشركات والبنوك      | ٩٨.٣٥٦٧..... | ١.٧٩١٦١٧٤٧٥. | جملة الاستخدمات الجارية.....  |
| ٨٧٢٧٩٣١.....  | ٩.٢١٩.....   | فائض البنك المركزي.....          | -            | -            | النفائض الجارية (زيادة        |
| ٢٥٢٢٥٧٩١..... | ٢٥٤٤٩٣.....  | إيرادات جارية أخرى.....          | -            | -            | الإيرادات عن المصروفات )      |
| ٩٤٣.٧٧٣٧..... | ٩٧٩.٤٦.....  | جملة الإيرادات الجارية.....      | -            | -            |                               |
| ٣٧٢٧٩٣٣.....  | ١.٣١١٥٧٤٧٥.  | جملة الإيرادات السيادية والجارية |              |              |                               |
| ٩٨.٣٥٦٧.....  | ١.٧٩١٦١٧٤٧٥. | المعجز الجارى (زيادة المصروفات   |              |              |                               |
|               |              | عن الإيرادات).....               |              |              |                               |
|               |              | الإجمالي.....                    | ٩٨.٣٥٦٧..... | ١.٧٩١٦١٧٤٧٥. | الإجمالي.....                 |

## موازنة الخزينة العمامة

( نتائج الموازنة الاستثمارية )

ملحق رقم ( ٣ )

| موازنة<br>٢٠٠٢/٢٠٠١ | مشروع موازنة<br>٢٠٠٣/٢٠٠٢ | الإيرادات  | موازنة<br>٢٠٠٢/٢٠٠١ | مشروع موازنة<br>٢٠٠٣/٢٠٠٢ | الاستخدامات   |
|---------------------|---------------------------|--|---------------------|---------------------------|---|
| جنيته               | جنيته                     | مصادر تمويل الاستثمارات :<br>(١) الموارد المتاحة :<br>- من الاحتياطيات والمخصصات<br>- من صافي الأقساط والفوائد<br>- منح خارجية ومحلية .....<br>جملة الموارد المتاحة للاستثمارات<br>(ب) العجز الكلي للاستثمارات<br>ومصادر تمويله :<br>الأوعية الادخارية :<br>التناح من صندوق التأمين<br>الاجتماعي للمسلمين<br>بالتطاع الحكومي ..... | جنيته               | جنيته                     | الاستثمارات :<br>الجهاز الإداري .....<br>الإدارة المحلية .....<br>الهيئات الخدمية ..... |
| ٥٧٧٢٥٧٠٠٠           | ٢٤٣٤٣٣٣٠٠٠                |  | ٧٩٧٧٩٩٦٠٠٠          | ١١٦٩٨٤٧٥٠٠٠               |   |
| ٢٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠        | ٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠             |  | ٧٦٣٠٢١٠٠٠٠          | ١٠٧٢٥٥٨٠٠٠٠               |   |
| ١٣١٦٩٤٢٠٠٠٠         | ١٣٩٨٩٩٤٠٠٠٠               |  | ٦٥٢٦٠٧٧٠٠٠٠         | ٧٦٥٣٦٣١٠٠٠٠               |   |
| ٤٠٩٤١٩٩٠٠٠٠         | ٦٣٣٣٣٢٧٠٠٠٠               |  |                     |                           |   |
| ٦٨٤٢٥٩٨٠٠٠٠         | ٧١٠٧٢٩٨٠٠٠٠               |  |                     |                           |   |

|               |               |   |               |               |
|---------------|---------------|---|---------------|---------------|
| ٣٣٥٢٩٥٧.....  | ٣٥.....       | المتاح من صندوق التأمين الاجتماعي للمواطنين بقطاعي الأعمال العام والخاص ..... |               |               |
| -             | ١٥.....       | صندوق توفير البريد .....  |               |               |
| -             | ٥.....        | شهادات الاستثمار .....  |               |               |
| ١٠١٩٥٥٥٥..... | ١٢٦.٧٢٩٨..... | جملة الاوعية الادخارية .....  |               |               |
| ٨٦٧٣٤.....    | ١٤٨٤.٣٩.....  | قروض وتسهيلات ائتمانية  |               |               |
| ١١.....       | -             | خارجية ومحلية .....   |               |               |
| ١١١٧٢٨٩٥..... | ١٤.٩١٣٣٧..... | قروض من مصادر أخرى .....  |               |               |
| ١٥٢٦٧.٩٤..... | ٢.٤٢٤٦٦٤..... | جملة التمويل المحلي والخارجي  |               |               |
|               |               | الإجمالي .....  | ١٥٢٦٧.٩٤..... | ٢.٤٢٤٦٦٤..... |
|               |               | الإجمالي .....  |               |               |



## موازنة الخزنة العامة

( نتائج موازنة التحويلات الرأسمالية )  
ملحق رقم ( ٤ )

| موازنة      | مشروع موازنة | الإيرادات  | موازنة      | مشروع موازنة | الاستخدامات   |
|-------------|--------------|--|-------------|--------------|---|
| ٢٠٠٢/٢٠٠١   | ٢٠٠٣/٢٠٠٢    |  | ٢٠٠٢/٢٠٠١   | ٢٠٠٣/٢٠٠٢    |   |
| جنيته       | جنيته        | الإيرادات  | جنيته       | جنيته        | التحويلات الرأسمالية :  |
| ٢٥٩٨٠٢٢٠٠٠  | ٢٥٣٨١٥٧٠٠٠   | مصادر تمويل التحويلات الرأسمالية :<br>(١) الموارد المتاحة لتمويل التحويلات :<br>الموارد الذاتية المتاحة .....<br>منح خارجية .....<br>مبيعات الأصول .....<br>٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠     | ٦٢٥٠٠٠٠٠٠٠  | ٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠  | التزامات الدين العام المحلي .....<br>التزامات الدين العام الخارجي .....<br>تمويل عبز التحويلات الرأسمالية |
| ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ | ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠  | جملة .....<br>(ب) العبز الكلي للتحويلات<br>ومصادر تمويله :<br>- قروض خارجية .....<br>- العبز الصافي .....<br>جملة تمويل العبز الكلي .....<br>الإجمالي .....<br>١٤٦٧٢٦٥٦٠٠٠ | ٢٦٥٦٠٠٠٠٠٠٠ | ٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ | التزامات الاقتصادية .....<br>التزامات رأسمالية متنوعة .....   |
| ٧٦٩٨٠٢٢٠٠٠  | ٧٥٣٨١٥٧٠٠٠   |  | ٢١٤٤٠٥٣٠٠٠  | ١٨٧٢٦٥٦٠٠٠   |   |
| ٥٨٥٢٠٣١٠٠٠  | ٧١٣٤٤٩٩٠٠٠   |  |             |              |   |
| ٥٨٥٢٠٣١٠٠٠  | ٧١٣٤٤٩٩٠٠٠   |  |             |              |   |
| ١٣٥٥٠٠٥٣٠٠٠ | ١٤٦٧٢٦٥٦٠٠٠  |  | ١٣٥٥٠٠٥٣٠٠٠ | ١٤٦٧٢٦٥٦٠٠٠  | الإجمالي .....  |

**التأثيرات العامة**

**للموازنة العامة للدولة**

**للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣**

## التأشيرات العامة

### للموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣

### تأشيرات عامة وتنظيمية :

#### ( مادة ١ )

لا يجوز النقل من باب إلى باب من أبواب الموازنة على مستوى إجمالى الموازنة العامة للدولة ، ويجوز بموافقة وزير المالية « أو من يفوضه » نقل اعتمادات من باب فى وحدة إلى نفس الباب فى وحدة أخرى بناء على قرارات بإعادة التنظيم أو ما تتطلبه خطة تطوير الخدمات الحكومية الأساسية أو فى حالة الضرورة بشرط ألا يترتب على ذلك أى زيادة فى نطاق الباب الواحد على مستوى إجمالى الموازنة العامة للدولة وذلك بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بالنسبة لاعتمادات الباب الأول .

#### ( مادة ٢ )

يجوز لوزير المالية « أو من يفوضه » بناء على طلب الوحدة المختصة وللمحافظ « أو من يفوضه » بالنسبة لفروع موازنة المحافظة التصريح باستخدام وفورات فى اعتمادات بنود وأنواع ذات الباب غير المحظور استخدام وفورها لمبأجهة مصروف يدخل فى نطاق هذا الباب وبعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بالنسبة للباب الأول / أجور .

#### ( مادة ٣ )

يجوز لوزير المالية « أو من يفوضه » استحداث البنود وأنواعها فى نطاق التقسيم النمطى للموازنة كما يكون للمحافظ ذات الاختصاص بالنسبة لموازنة المحافظة وبعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بالنسبة للباب الأول / أجور .

(مادة ٤)

تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بموازنات الجهات جزءاً من التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة .

(مادة ٥)

تعديل موازنات الجهات بما يخصصه لها وزير المالية « أو من يفوضه » من الاعتمادات الإجمالية لتسوية الديون وما يستجد من مصروفات والتدريب وتطوير الخدمات الجماهيرية ، وذلك فى نطاق الباب على مستوى إجمالى الموازنة العامة للدولة، ويكون لوزير التخطيط « أو من يفوضه » سلطة التخصيص من الاعتمادات الإجمالية للاستخدامات الاستثمارية التى لم توزع على جهات الإسناد وإخطار وزارة المالية وبنك الاستثمار القومى لاتخاذ اللازم .

(مادة ٦)

يجوز لوزير المالية « أو من يفوضه » وبعد موافقة وزارة التخطيط بالنسبة للاستثمارات زيادة اعتمادات الجهات مقابل زيادة موازنة فى الإيرادات بما تستخدمه مما يرد لها أو يخصص لها من معونات ومنح وهبات وتبرعات محلية وخارجية وإيرادات مجانية لأغراض محددة ، وتعديل الموازنات تبعاً لذلك ويظهر فى الحساب الختامى ضمن التنفيذ الفعلى إيرادات واستخدماً .

(مادة ٧)

يجوز بموافقة وزير المالية « أو من يفوضه » وبناء على طلب بنك الاستثمار القومى أن تقوم وزارة المالية بسداد مستحقات البنك من الأقساط والفوائد طرف الهيئات الاقتصادية فى حدود المدرج لهذا الغرض بموازنات تلك الهيئات وذلك من التمويل الذى تتيحه وزارة المالية لها بعد استئداء حقوق وزارة المالية طرفها .

كما يجوز لبنك الاستثمار القومي بناء على طلب وزارة المالية سداد مستحقات مصلحتى الجمارك والضرائب على المبيعات طرف الجهات المختلفة من التمويل الذى يتيح البنك لتلك الجهات عن مشروعاتها الاستثمارية .

#### ( مادة ٨ )

يجوز بموافقة وزير المالية ، وبناء على البرنامج الذى يقرره وزير الدولة للتنمية الإدارية زيادة الاعتمادات اللازمة لتطوير الخدمات والأداء بالوزارات والمصالح والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية مقابل الزيادة فى إيرادات الخدمات بهذه الجهات عن تقديراتها فى السنة المالية الحالية وذلك بما لا يجاوز نسبة ( ٧٥٪ ) من الزيادة المحققة فى إيرادات الخدمات بهذه الجهات فى السنة المالية السابقة عن تقديراتها وتعديل موازنات الجهات المختصة تبعاً لما تقدم وبعد موافقة وزير التخطيط بالنسبة للاستثمارات وإخطار بنك الاستثمار القومي .

#### ( مادة ٩ )

يجوز بموافقة وزير المالية « أو من يفوضه » تسوية المديونيات بين الجهات المختلفة وتعديل الموازنات المختصة تبعاً لذلك ، بشرط ألا يترتب على ذلك أية أعباء مالية على الموازنة العامة للدولة .

كما يجوز زيادة رؤوس أموال الهيئات العامة والشركات القابضة وشركات القطاع العام نتيجة لتسوية المديونيات المشار إليها آنفاً وتنفيذاً لسياسات الإصلاح المالى والاقتصادى بشرط ألا يترتب على ذلك أية أعباء مالية على الموازنة العامة .

#### ( مادة ١٠ )

بالنسبة لصناديق التأمين الخاصة ( التكميلية ) :

على الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام مراعاة عدم صرف أو تخصيص أية مبالغ لدعم الموارد المالية لتلك الصناديق سواء كان ذلك فى صورة مباشرة أو فى صورة غير مباشرة ، إلا فى حدود المخصص أصلاً لهذه الصناديق بالموازنات المعتمدة التى وافق عليها مجلس الشعب .

( مادة ١١ )

على جميع الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، أن تراعى عند كل تعيين جديد ضرورة استكمال نسبة الـ ٥٪ المحددة لتشغيل المعوقين حسبما نص عليها القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ ، والمعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تأهيل المعوقين .

وعلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة احتجاز نسبة (٥٪) من أعداد ومسميات الوظائف التى يصرح بالإعلان عن شغلها ؛ ولا يجوز شغلها من جانب الوحدة ليتم تجميعها وتوزيعها مركزياً من قبل الجهاز لتعيين المعوقين عليها فى تاريخ موحد ودفعة واحدة فى كل وحدة من الوحدات الإدارية بالدولة بما فى ذلك وحدات الإدارة المحلية داخل المحافظات المختلفة وكذا مديريات الخدمات بها .

**الباب الأول**

**الأجور**

**ترتيب الوظائف :**

( مادة ١٢ )

(أ) بالنسبة للوحدات التى اعتمدت جداول ترتيب وظائفها أو استحدثت بجداول ترتيب وظائفها مجموعات نوعية جديدة أو تم بها تصويب أوضاع وظيفية قائمة طبقاً للقواعد المقررة ، يراعى أن تتقدم الجهة إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة خلال السنة المالية بمقترحاتها فى شأن إعادة توزيع درجات وظائفها المشغولة والمدرجة بموازناتها استمارة موازنة الوظائف «نموذج رقم ٥» على المجموعات النوعية المختلفة الواردة بجداول ترتيب وظائفها بناء على قرارات نقل العاملين لمراجعتها وإقرارها مع تحديد مسميات الوظائف من واقع جداول الترتيب المعتمدة ولا تعتبر هذه التعديلات سارية إلا من تاريخ موافقة وزارة المالية على ألا يترتب على هذا التوزيع تعديل فى أعداد أو مستوى درجات بند (١) وظائف دائمة بموازنة الوحدة .

(ب) يعتبر سجل استمارة موازنة وظائف الوحدة «نموذج رقم ٥» والمعتمدة من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة المالية جزءاً لا يتجزأ من موازنة الوحدة عن ذات السنة المالية واتخاذها أساساً للنظر في أية تعيينات أو ترقية أو تعديلات وظيفية تطراً خلال السنة .

#### (مادة ١٣)

يراعى بالنسبة للهيئات العامة التي تتقدم بمقترحاتها بشأن اعتماد تقييم أو إعادة تقييم الوظائف بالإدارات القانونية بها استطلاع رأى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، كما يجوز أثناء السنة فصل وظائف الإدارات القانونية بموازنتها تحت مسمى وظائف أعضاء الإدارة القانونية ولمن تنطبق بشأنهم أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته وذلك بناءً على اقتراح من الجهة وبعد استطلاع رأى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وبموافقة وزارة المالية .

#### (مادة ١٤)

يراعى بالنسبة للهيئات العامة الخدمية التي تعد لوائح خاصة أو كادرات خاصة للعاملين بها أن تتقدم للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بتلك اللوائح والكادرات والتعديلات التي تطراً عليها لمراجعتها وإقرارها قبل صدور قرار السلطة المختصة باعتمادها .

كما يتعين على تلك الهيئات العامة أن تتقدم للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بهيكلها التنظيمية وجداول ترتيب وظائفها والتعديلات التي تطراً عليها لمراجعتها واعتمادها .

(مادة ١٥)

يجوز خلال السنة المالية في ضوء أحكام المادة (٥٥) مكرر من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة بعد موافقة كل من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة المالية نقل العاملين بالمجموعة النوعية لوظائف الخدمات المعاونة بدرجاتهم المالية إلى إحدى الوظائف بالمجموعات النوعية للوظائف الحرفية بجداول ترتيب وظائف الوحدة المعتمدة على أن يصدر قرار هذا النقل من السلطة المختصة بالوحدة .

وعلى أن يتم تعديل استمارة موازنة الوظائف «نموذج رقم ٥» وفقاً لذلك .

(مادة ١٦)

يجوز خلال السنة المالية وبعد استطلاع رأى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وبموافقة وزارة المالية نقل تمويل درجات وظائف العاملين بالوحدة الشاغلين لوظائف مكتبية من غير المؤهلين وكذلك الشاغلين لوظائف فنية من غير المؤهلين إلى المجموعة المستحدثة لهذا الغرض بجداول وظائف الوحدة تحت مسمى - المجموعة النوعية للوظائف المكتبية لغير المؤهلين أو المجموعة النوعية للوظائف الفنية لغير المؤهلين - وذلك بمراعاة اشتراطات الالتحاق بوظائفها ووفقاً للضوابط المقررة بمعرفة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وعلى أن يجرى التعديل المترتب على ذلك باستمارة الموازنة وعلى أن يصدر قرار بهذا النقل من السلطة المختصة بالوحدة اعتباراً من تاريخ موافقة وزارة المالية . وعلى أن يتم تعديل استمارة موازنة الوظائف «نموذج رقم ٥» وفقاً لذلك .

**تمويل وشغل الوظائف :**

(مادة ١٧)

تحتفظ الوحدات الإدارية بموازناتها ، بأعداد درجات الوظائف الشاغرة والممولة أو التي تخلو أثناء السنة ، موزعة على المجموعات النوعية المختلفة وذلك على سبيل التذكير .



وتدرج المخصصات المالية لتكاليف هذه الوظائف في اعتماد إجمالي خاص ومستقل يدرج بالبواب الأول / أجور من الموازنة الجارية للجهاز الإداري ، خصماً على موازنات الوحدات الإدارية تحت « قسم خاص » بعنوان ( اعتماد إجمالي خاص تحت التوزيع ) . ولا يتم الصرف من هذا الاعتماد إلا بموافقة من وزير المالية بعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة للأغراض الآتية :

( أ ) إعادة تمويل الوظائف الشاغرة المحتفظ بها على سبيل التذكار سواء في ذات المجموعة النوعية أو في درجات ومجموعات نوعية مفايرة التي يتم شغلها وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ولائحته التنفيذية وباتباع القواعد المقررة فيها بناء على اقتراح السلطة المختصة .

( ب ) تعزيز تمويل الأعباء المالية للوظائف العليا القيادية التي يتم شغلها باستخدام درجات الوظائف المحتفظ بها على سبيل التذكار وفق أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ بشأن الوظائف المدنية القيادية ولائحته التنفيذية بناء على اقتراح السلطة المختصة .

( ج ) تعزيز فروق تمويل الأعباء المالية الإضافية للترقيات التي تجريها السلطة المختصة على الوظائف المحتفظ بها على سبيل التذكار بناء على اقتراح السلطة المختصة .

( د ) تعزيز الأعباء المالية اللازمة لتنفيذ برنامج الإصلاح الإداري بما يتطلبه من تطوير لنظم الخدمة المدنية وتحريك العمالة الزائدة داخل الجهاز الإداري وتطوير مستوى الخدمات الحكومية المؤداة .

على أن يتم تعديل استمارة موازنة الوظائف « نموذج رقم ٥ » وفقاً للفقرات ( أ ، ب ، ج ) .

(مادة ١٨)

يخصص الاعتماد الإجمالي العام المدرج بالباب الأول «الأجور» بموازنة الجهاز الإداري تحت ( قسم عام ) بعنوان ( اعتماد إجمالي تحت التوزيع ) للأغراض التالية وذلك بموافقة وزير المالية « أو من يفوضه » وبعد استطلاع رأي الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة :

( أ ) تكاليف تمويل الوظائف الجديدة التي تنشأ طبقاً للقواعد القانونية المقررة لمواجهة احتياجات التشغيل الحقيقية .

( ب ) تكاليف تمويل أدنى وظائف التعيين التي يقرر مجلس الوزراء شغلها من خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية المتوسطة وكذا وظائف المكلفين طبقاً للاحتياجات الفعلية ، بعد موافقة مجلس الوزراء .

( ج ) تكاليف الاحتياجات الوظيفية اللازمة لمواجهة مختلف التعديلات في الباب الأول بما في ذلك مكافآت التعويض عن الجهود غير العادية والمكافآت التشجيعية والخوافز التي تقتضيها إعادة التنظيم أو الحالات التي تطرأ أثناء السنة المالية وفقاً للمتطلبات الحتمية الملحة .

( د ) تكاليف تمويل الوظائف المعادلة لوظائف مساعدي المدرسين بالمؤسسات العلمية للحاصلين على درجة الماجستير وكذلك تكاليف تمويل الوظائف المعادلة لوظائف المدرسين بتلك المؤسسات الحاصلين على درجة الدكتوراه مقابل إلغاء تمويل الوظائف التي كانوا يشغلونها .

كما يجوز إعادة توزيع درجات الوظائف العلمية الممولة المشغولة والشاغرة بكافة مستوياتها بالمؤسسات العلمية وذلك على الأقسام العلمية المختلفة بها لسد العجز القائم في الأقسام الأخرى وطبقاً للاحتياجات خلال السنة المالية ، وذلك في حدود الهيكل التنظيمي لكل مؤسسة علمية بما يتضمنه من أقسام أو تخصصات أو معامل مشتملاً على المقررات الوظيفية لكل قسم من الأقسام العلمية .

( ه ) تكاليف تمويل وظائف أساتذة مساعدين وأساتذة مقابل إلغاء وظائف مدرسين وأساتذة مساعدين للذين حصلوا على اللقب العلمى للوظيفة الأعلى فى السنة المالية السابقة ، طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته بتنظيم الجامعات .

( و ) تمويل وظائف زميل ، واستشارى مساعد ، واستشارى ، طبقاً للقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ بالمستشفيات الجامعية وإلغاء الوظائف التى يشغلونها بالكادر العام .

( ز ) يجوز إلغاء وظائف المدرسين المساعدين والمعيرين الذين لم يحصلوا على الدكتوراة أو الماجستير مقابل تمويل وظائف لهم بالكادر العام تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وذلك بناءً على اقتراح الجامعات والمؤسسات العلمية .

وتعدل موازنات الجهات المختلفة بما يخص لها من هذا الاعتماد الإجمالى .

#### (مادة ١٩٥)

يحظر تمويل درجات الوظائف العليا بوحدات الجهاز الإدارى والإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية خلال السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ خصماً على الاعتماد الإجمالى العام المدرج بالموازنة العامة للدولة وكذلك تمويل الوظائف العليا الناتجة عن توزيع الاعتمادات الإجمالية المدرجة بموازنات بعض الجهات .

ولا يرفع هذا الحظر إلا بموافقة من رئيس مجلس الوزراء ، ولا يسرى هذا الحظر على وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والهيئات العلمية من درجة أستاذ أو أستاذ مساعد أو الوظائف العليا غير القيادية التى تمول بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ بشأن شغل الوظائف المدنية القيادية ولائحته التنفيذية .

( المادة ٢٠ )

ينبغي على جميع الوحدات المختلفة قبل التقدم للسلطة المختصة بمشروعات قرارات شغل الوظائف بمختلف مستوياتها وسواء عن طريق التعيين أو الترقية التأكد من ضرورة أن تكون الوظائف المطلوب شغلها واردة بذات المسمى والدرجة في جداول ترتيب الوظائف المعتمدة واستمارة موازنة وظائف الجهة «نموذج رقم ٥» وأنها وظائف شاغرة في موازنة الوحدة عن ذات السنة المالية التي يجرى فيها شغل هذه الوظائف ومحتفظ بها على سبيل التذكير مع استيفاء الإجراءات والقواعد التي ينص عليها القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية عند التقدم للتعيين بالوظائف القيادية ، وكذلك القواعد الواردة بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولائحته التنفيذية بالنسبة لشغل الوظائف الأخرى .

( المادة ٢١ )

يوقف شغل درجات المعارين والحاصلين على إجازات خاصة بدون مرتب إلا بعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ؛ ولا يجوز استخدام تكاليف وظائف المعارين والحاصلين على إجازات خاصة بدون مرتب وكذا الوظائف التي تخلو بالوحدة أثناء السنة في أي غرض إلا بعد استطلاع رأي الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وموافقة وزير المالية .

( المادة ٢٢ )

تعتبر بصفة شخصية وتلغى لدى خلوها من شاغليها وظائف كبير بدرجة مدير عام بالمجموعات النوعية (التخصصية والفنية والمكتبية) والتي تنشأ وفقاً لأحكام قرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ٦١٦ لسنة ٢٠٠٠ بتعيين العاملين بالدرجة الأولى بالوظائف (التخصصية والفنية والمكتبية) بوظيفة كبير بدرجة مدير عام ، أو وفقاً لأحكام المادة رقم (٢١) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ بشأن الوظائف المدنية القيادية ، ولا يجوز شغل هذه الوظائف أو استخدام تكاليفها في أي أغراض أخرى ، وعلى أن يوافق الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة المالية ببيان يتضمن عدد الدرجات التي ألغيت وتكاليفها المالية وتاريخ إلغاء كل منها .

## نقل العمالة :

### ( المادة ٢٣ )

لوزير المالية « أو من يفوضه » بعد الاتفاق مع السلطة المختصة وبعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بالنسبة للباب الأول سلطة نقل درجات الوظائف والاعتمادات من موازنات الدواوين العامة للوزارات إلى المحافظات وفروع الخدمات بها وبالعكس ، وكذلك نقل درجات الوظائف والاعتمادات من محافظة إلى أخرى أو فروع الخدمات فيما بينهما سواء فى نطاق المحافظة الواحدة أو المحافظات الأخرى .

ويجوز لوزير المالية « أو من يفوضه » بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة نقل درجات الوظائف والاعتمادات من موازنات الوحدات التى بتقرر نقل اختصاصها إلى الإدارة المحلية إلى موازنات المحافظات مع أفراد فرع خاص لكل وحدة .  
كما يجوز عند الضرورة ، بموافقة وزير المالية وبعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة اعتبار كافة الدرجات الخالية المحتفظ بها على سبيل التذكار بالاعتماد الإجمالى الخاص تحت التوزيع بالموازنة العامة للدولة وحدة واحدة بالنسبة لديوان عام كل محافظة ومديريات الخدمات بها .

### ( المادة ٢٤ )

يجوز لوزير المالية « أو من يفوضه » بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة نقل العامل من الدرجة الأولى فما دونها بدرجة وظيفته المالية من وحدة إلى أخرى فى الحالات التالية :

( أ ) إذا لم يكن مستوفياً لاشتراطات شغل الوظيفة التى يشغلها أو أى وظيفة أخرى خالية فى الوحدة التى يعمل بها .

( ب ) إذا كان زائداً عن حاجة العمل فى الوحدة التى يعمل بها على أن يلغى تمويل وظيفته من موازنتها أو ينقل هذا التمويل إلى الجهة المنقول إليها .

( ج ) كما يجوز بموافقة وزير المالية «أو من يفوضه» نقل تمويل وظيفة العامل بشاغلها خارج الوحدة إلى مجموعة نوعية ملائمة من ذات المستوى يستوفى شروط شغل إحدى وظائفها إذا كانت المجموعة التى تندرج تحتها وظيفته غير واردة بجداول ترتيب الوظائف المعتمدة بالوحدة المنقول إليها وذلك فى أحوال نقل العامل طبقاً لأحكام الفقرتين (أ ، ب) المشار إليهما من ذات التأشير ويتم النقل بناء على عرض السلطة المختصة فى الجهتين المنقول منها العامل وإليها وموافقة لجنتى شئون العاملين .

( د ) إذا كان العامل زائداً عن حاجة العمل فى الوحدة التى يعمل بها ، ورشح فى إحدى الوظائف المعلن عنها بوحدة إدارية أخرى بمراعاة أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولائحته التنفيذية على أن يلغى تمويل وظيفته الأصلية من موازنة الجهة التى يعمل بها أو ينقل هذا التمويل إلى الجهة المنقول إليها ، دون حاجة لموافقة لجنة شئون العاملين فى الجهتين المنقول منها أو إليها العامل، وإلا وجب اتخاذ إجراءات نقله بقرار من السلطة المختصة بعد موافقة لجنتى شئون العاملين بالجهتين المنقول منها وإليها .

( هـ ) العاملون بالوحدات الإدارية المختلفة الراغبون فى النقل إلى جهات قريبة من مجال إقامتهم بالمحافظات المختلفة بعد موافقة لجان شئون العاملين بالجهتين المنقول منها وإليها العامل وذلك وفقاً للضوابط التى يضعها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

( و ) العاملون الذين تم تدريبهم على المهن الحرفية طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ وذلك بدرجاتهم المالية إلى خارج وحداتهم بناء على اقتراحها وذلك لسد احتياجات وحدات إدارية أخرى .

( ز ) يجوز وفقاً لبرامج الإصلاح الإدارى نقل العاملين بدرجاتهم المالية من وحدة إلى أخرى خلال السنة المالية وذلك بقرار من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وموافقة وزارة المالية .

كما يجوز عند الضرورة بموافقة كل من وزارة المالية والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى حالة تحريك العمالة فيما بين وحدات الإدارة المحلية اعتبار كل من دواوين عموم المحافظات ومديريات الخدمات بها سواء على نطاق المحافظة الواحدة أو كافة المحافظات وحدة واحدة .

وفى جميع الأحوال تنقطع صلة العامل المنقول بالنسبة للجهة المنقول منها ومن تاريخ صدور القرار ، وعلى أن يستمر الخصم بتكاليف الدرجات المنقولة على موازنة الوحدة المنقول منها حتى نهاية السنة المالية مع تصويب الوضع فى مشروع موازنة العام المالى التالى .

### الاعباء المالية :

#### ( المادة ٢٥ )

يحظر الصرف على الاعتمادات الإجمالية المخصصة للأجور والمدرجة بمختلف الموازنات إلا بعد توزيعها على مختلف المجموعات والبنود والأنواع بموافقة وزير المالية « أو من يفوضه » بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

#### ( المادة ٢٦ )

لا يجوز خلال السنة المالية تجاوز جملة اعتمادات تعويض العاملين عن جهود غير عادية والمكافآت التشجيعية وتكاليف حوافز العاملين إلا بقرار من رئيس الجمهورية « أو من يفوضه » وفى حدود وفور اعتمادات الباب الأول .

ولا يجوز الصرف بناءً على أى قرار يصدر من السلطة المختصة دون أن يقابله اعتماد قائم ومدرج وقابل للصرف منه فى ذات الغرض المطلوب خلال السنة المالية .

ومع ذلك يجوز بموافقة وزير المالية « أو من يفوضه » تجاوز اعتمادات المكافآت التشجيعية أو حوافز العاملين بنسبة لا تتجاوز (٣٪) من الزيادة الحقيقية في الحصيلة الفعلية للإيرادات عن التقديرات الخاصة بكل جهة أو من قيمة الوفورات الفعلية في اعتمادات النفقات العامة التي تتحقق نتيجة تنفيذ أنظمة خاصة لترشيد الإنفاق يتم الاتفاق عليها مع وزارة المالية بحيث يؤدي ذلك إلى رقى مستوى أداء الخدمة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية أو الإنتاجية ويتم صرف هذه النسبة بقرار من وزير المالية « أو من يفوضه » .

وبالنسبة للأجهزة الداخلة في الموازنة العامة للدولة يجوز بموافقة وزير المالية « أو من يفوضه » أن يكون التجاوز الوارد في الفقرة السابقة من الزيادة الحقيقية في الحصيلة الفعلية لإيرادات جهة ما عن تقديراتها في السنة المالية السابقة وكذلك من قيمة الوفورات الفعلية في اعتمادات النفقات العامة بها عن تلك السنة ووفقا للشروط الواردة بالفقرة المذكورة ، ويتم ذلك مقابل تدبير وفر في الباب الأول من موازنة الجهة أو خصما على الاعتماد الإجمالي المخصص لهذا الغرض .

ويلزم عند صدور القرارات المنظمة للصرف على اعتمادات بند (٥) مكافآت بأنواعه ( الجهود غير العادية ، والمكافآت التشجيعية ، والحوافز ، وأية مكافآت أخرى ) تجنيب التكاليف اللازمة لتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢٤٩ لسنة ١٩٩٨ والقواعد التنفيذية له بمنح العاملين المدنيين بالدولة مكافأة شهرية تعادل الفرق بين نسبة ٢٥ ٪ من الأجر الأساسي الشهري وبين ما يتقاضونه فعلا من حوافز أقل ، وذلك في اعتماد مستقل بنوع (٣) حوافز (د) / حافز إثابة ، على أن تكون أولوية الصرف لتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه ، ويتم بعد ذلك صرف أنواع المكافآت الأخرى وفقا للقرارات الصادرة من السلطة المختصة وفي ضوء القواعد المقررة .

ولا يجوز استخدام الاعتمادات المدرجة بنوع (٣) حوافز (د) / حافز إثابة أو وفورها في أي غرض سوى تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢٤٩ لسنة ١٩٩٨ المشار إليه .



( مادة ٢٧ )

لا يتم التعاقد أو تجديده على بند ٢ - مكافآت شاملة نوع (١) فرع (أ) خبراء وطنيين أو تجديد التعاقد على نوع (٣) أجور الموسمين إلا بعد مراجعة وموافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

ولا يجوز الصرف من هذه الأنواع إلا فى حالات التعاقد التى تمت بمراعاة أحكام المادة ١٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرارى وزير الدولة للتنمية الإدارية رقمى ٢٤ لسنة ١٩٩٧ بنظام توظيف الخبراء الوطنيين ، ٢٥ لسنة ١٩٩٧ بنظام توظيف العاملين الذين يقومون بأعمال مؤقتة ، وبمراعاة حصول الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة على موافقة رئيس مجلس الوزراء على أى تعاقد جديد على نوع (١) فرع (أ) خبراء وطنيين .

**الباب الثانى**

**النفقات الجارية والتحويلات الجارية**

( مادة ٢٨ )

لا يجوز الصرف من اعتمادات المكافآت لغير العاملين عن خدمات مؤداة إلا لمن تستعين بهم الجهات من العاملين خارج الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة وشركات القطاع العام ويحظر صرف مكافآت الخبراء أو العمالة الموسمية على هذا البند .

( مادة ٢٩ )

تخول لجنة العلاقات الثقافية والتعاون الخارجى أو من يخول اختصاصها - بالنسبة للاعتمادات المدرجة للعلاقات الثقافية والتعاون الخارجى - سلطة نقل الاعتمادات من باب فى جهة إلى ذات الباب فى جهة أخرى طبقا لاحتياجات الصرف الفعلى فى نطاق الباب الواحد للموازنة العامة للدولة مع إبلاغ وزارة المالية .

( مادة ٣٠ )

يجوز خلال السنة المالية وبموافقة وزير المالية « أو من يفوضه » زيادة النفقات الجارية والتحويلات الجارية في موازنات الهيئات الخدمية مقابل زيادة في إيرادات النشاط الجارى وفقا لحالة التشغيل .

وتعدل موازنات الجهات المعنية بما يترتب على تنفيذ ما تقدم مع عدم الإخلال بالتوازن العام للموازنة العامة للدولة .

( مادة ٣١ )

لايجوز استخدام وفور الاعتمادات المدرجة للأغراض التالية لزيادة بنود وأنواع أخرى إلا بموافقة وزير المالية « أو من يفوضه » وبموافقة المحافظ بالنسبة لفروع موازنة المحافظة :  
المشتريات بفرض البيع واستهلاك المياه والإنارة والكهرباء والغاز والتليفون والتلفراف والبريد وتكاليف الخدمات والمقابل النقدي للعاملين بالمناطق النائية والضرائب والرسوم والإتاوات .

وعلى كافة الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة وشركات القطاع العام سداد المستحق للمصالح الإيرادية المختصة في المواعيد المحددة قانوناً .

( مادة ٣٢ )

لايجوز تجاوز الاعتمادات المدرجة ببند (٣) وقود وزيوت لسيارات الركوب نوع (١) مواد بترولية إلا بعد موافقة وزير المالية « أو من يفوضه » وبموافقة المحافظ بالنسبة لفروع موازنة المحافظة .

( مادة ٣٣ )

يجوز وفقا لما تصدره وزارة المالية من تعليمات وضع الاعتمادات الخاصة بالخدمات المرفقية والمواد البترولية المدرجة بالموازنة العامة للدولة تحت تصرف الجهات القائمة بالخدمة أو البيع ، ثم تتم المحاسبة على أساس المبالغ المستحقة لها فعلاً خلال الثلاثة شهور الأخيرة من السنة المالية .

( مادة ٣٤ )

يحظر استخدام الاعتمادات المخصصة للدعاية والنشر أو العلاقات العامة في إعلانات غير مرتبطة بتحقيق الأهداف الداخلة في اختصاص الجهة المعنية وبشرط أن تكون لازمة لتحقيق الأهداف كما يحظر تجاوز الاعتمادات المدرجة لبند (٤) نشر وإعلان ودعاية واستقبال إلا بموافقة وزير المالية « أو من يفوضه » وبموافقة المحافظ بالنسبة لفروع موازنة المحافظة .

على أن يكون الصرف على نوع نفقات الشئون والعلاقات العامة في الأغراض التي تتعلق بواجبات الوظيفة ومقتضيات الاستقبال والضيافة للمؤتمرات العامة وفي حدود القواعد التي يقرها الوزير المختص ولايجوز تجاوز الاعتمادات المدرجة لهذا النوع إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء .

( مادة ٣٥ )

يراعى بالنسبة لصرف الإعانات ما يلي :

( أ ) تصرف إعانات المدارس الخاصة والإعانات المدرجة لجهات معينة ومبالغ محددة بموافقة الوزير المختص .

( ب ) تصرف الإعانات المخصصة لجمعيات أو جهات أخرى بالخارج وكذا الاشتراكات في الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية بموافقة الوزير المختص بعد أخذ رأى وزارة الخارجية .

( ج ) تحول الإعانات المدرجة لجمعيات أو هيئات أو مؤسسات خاصة مشهورة وفقا لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية لحساب صندوق الإعانات بوزارة الشئون الاجتماعية ويكون التصرف فيها من سلطة مجلس إدارة الصندوق وفقا لأحكام القانون سالف الذكر وذلك بعد مراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات ويجوز لمجلس إدارة الصندوق الترخيص بصرف ٧٥٪ من الإعانات قبل مراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات .

( د ) باقى الإعانات - عدا ما تقدم - فتصرف بموافقة الوزير المختص ووزير المالية ولا يخل صرف الإعانات طبقا للشروط السابقة من حق الجهاز المركزى للمحاسبات فى إجراء المراجعة اللازمة طبقا لقانون الجهاز رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والمعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨

### الباب الثالث

## الاستخدامات الاستثمارية

### ( مادة ٣٦ )

تسرى تأشيرات هذا الباب على موازنات الجهاز الإدارى والإدارة المحلية والهيئات الخدمية والاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بالشركات القابضة والتابعة وتعتبر الاعتمادات الاستثمارية لهذه الجهات وحدة واحدة ولا يتطلب النقل من جهة الإسناد إلى أخرى استصدار قانون وإنما يتم ذلك بناء على طلب الوزير المختص وموافقة وزير التخطيط إذا كان النقل من جهة إسناد إلى أخرى فى نطاق اختصاص ومسئوليات الوزير وبموافقة مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التخطيط فى غير ذلك .

### ( مادة ٣٧ )

يجوز النقل بين العمليات والفروع الواردة ضمن المشروع بما لا يتجاوز المكونات النقدية والعينية للمشروع ، وتعامل المباني غير السكنية والتشييدات معاملة المكون الواحد ، كما تعامل الآلات والمعدات والعدد والأدوات معاملة المكون الواحد .

ويجوز لوزير التخطيط « أو من يفوضه » الموافقة على ما يأتي :

( أ ) زيادة الاستخدامات الاستثمارية للمشروعات سريعة التنفيذ لعنصر أو أكثر من مكوناتها أخذاً من وفورات الاستخدامات الاستثمارية للجهة ذاتها أو من الوفورات الاستثمارية لجهات أخرى محددة أو من الاعتمادات الإجمالية للاستخدامات الاستثمارية التي لم توزع على أن لا يتعارض النقل مع مقتضيات التوازن العام .

( ب ) النقل بين مكونات المشروع إذا كان النقل بسبب تغير في الأسعار أو الإسراع في إنجاز المشروع .

( ج ) النقل بين مكونات المشروع بناء على طلب وزارة المالية أو بنك الاستثمار القومي لمواجهة كل من الرسوم الجمركية على الواردات الرأسمالية والفوائد السابقة على بدء التشغيل المستحقة في سنة الموازنة .

( د ) تدبير النقد المحلي لمشروعات اعتمدت لها قروض أو تسهيلات أو منح إضافية خلال العام وذلك من وفورات الاستخدامات الاستثمارية للجهة ذاتها أو من الوفورات الاستثمارية لجهات أخرى محددة أو من الاعتمادات الإجمالية للاستخدامات الاستثمارية التي لم توزع .

وفي جميع الأحوال يتم إخطار بنك الاستثمار القومي ووزارة المالية لإجراء التعديلات اللازمة في الموازنات المختصة وبشرط ألا يترتب في أي من تلك الحالات عبء مالي إضافي على الموازنة .

#### ( المادة ٢٨ )

تلتزم الجهات بالتكاليف الواردة بالخطة الخمسية لكل مشروع وما يطرأ عليها من تعديل أما المشروعات التي تضاف أو تستبدل بمشروع آخر أو المشروعات التي يتطلب الأمر تعديل تكلفتها أو لم تحدد لها تكاليف ، وتقوم الجهات بتقديم دراسة جدوى اقتصادية ، فعلى الجهات الاتفاق مع وزارة التخطيط على التكاليف الكلية وتعديلاتها وتوضح أسباب زيادة التكاليف على ألا تتضمن تكاليف عمليات توسع للمشروع ، وإلى أن يتم ذلك لا يجوز الارتباط والصرف عليها إلا في حدود الاعتمادات المدرجة بالخطة وفي حدود ما هو متاح من مصادر التمويل ، ويحظر على كل الجهات الحكومية والهيئات الاقتصادية التعاقد إلا على مشروعات واردة بالخطة .

وفي جميع الأحوال لا يجوز الارتباط بأعمال استثمارية يترتب عليها تجاوز التكاليف الكلية المعتمدة للمشروعات الاستثمارية إلا بعد موافقة وزير التخطيط « أو من يفوضه » على تعديل التكاليف ويتم إخطار وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي ولا يجوز القيام بأعمال استثمارية دون الالتزام بأحكام قانون أو لوائح المناقصات والمزايدات ، كما لا يجوز تنفيذ مشروعات بأوامر تكليف غير محددة القيمة .

( المادة ٣٩ )

على الجهات التي تدرج لها اعتمادات إجمالية أو مشروعات غير موزعة جغرافيا توزيع الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية على المشروعات المختلفة وكذا توزيع اعتمادات المشروعات توزيعا إقليميا على المحافظات المختلفة وفقا لمكونات الاستثمار وتبعا لطريقة التمويل المعتمدة ويتم اعتماد التوزيع بموافقة وزير التخطيط « أو من يفوضه » وإخطار بنك الاستثمار القومي ووزارة المالية لتعديل الموازنات تبعا لما تقدم .

ويتم توزيع اعتمادات الأجرور التي تتضمنها الاستثمارات ولم توزع بموازنة الجهة على بنود الباب الأول بالاستبعاد من الباب الثالث بموافقة وزير التخطيط « أو من يفوضه » وبعد استطلاع رأي الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة المالية .

( المادة ٤٠ )

لا يجوز التعاقد على أي مشروع من المشروعات الاستثمارية التي تحتاج إلى مكونات مستوردة والواردة بالموازنات المختلفة التي لا يتسنى تدبير النقد الأجنبي اللازم لتمويلها أو التسهيلات الائتمانية التي تغطي احتياجاتها ، وكذلك لا يجوز استخدام الوفر في النقد المحلي المترتب على عدم توفر النقد الأجنبي إلا بموافقة وزير التخطيط وإخطار وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي .

## ( مادة ٤١ )

يتم الارتباط على تنفيذ المشروعات والصرف عليها وفقا للتنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى وعلى أن يتم ذلك وفقا للتوزيع المعتمد لمكونات الاستخدامات الاستثمارية الخاصة بكل مشروع ، ولا يجوز الصرف على الاعتمادات الخاصة بكل مشروع إلا فى خصائص ذلك المشروع وفى حدود الأغراض المرتبطة به ارتباطا مباشرا ولا يجوز الإنفاق فى أغراض يعود الخضم بها أصلا على الاستخدامات الجارية إلا إذا كانت فى حدود التوزيع المعتمد ، وفى جميع الأحوال لا يجوز القيام بأعمال تنفيذية يترتب عليها تجاوز الاعتمادات السنوية المدرجة لكل مشروع إلا بعد موافقة وزير التخطيط « أو من يفوضه » وإخطار وزارة المالية وبنك الاستثمار القومى .

## ( مادة ٤٢ )

يتم الصرف من الاستثمارات المدرجة بمختلف الجهات تحت قطاع الكهرباء بالاتفاق بين الجهات المختصة ووزارة الكهرباء وذلك خصما على موازنات تلك الجهات وفقا لبرامج تنفيذية معتمدة ، كما يتم الصرف من الاستثمارات المدرجة بموازنات الجهات لمشروعات حماية البيئة من التلوث ومشروعات تعليم الفتيات ومشروعات مراكز التدريب وفقا لبرامج تنفيذية يتفق عليها بين تلك الجهات وجهاز شئون البيئة أو المجلس القومى للمرأة أو الجهات المخصص لها اعتمادات للتدريب وذلك فيما عدا المشروعات المخصص بتنفيذها جهات محددة فيتم ذلك بين تلك الجهات وبنك الاستثمار القومى .

ولا يجوز النقل من هذه الاستثمارات إلى قطاعات استثمارية أخرى فى نفس الجهات ، إلا بموافقة كل من وزارة التخطيط ووزارة الكهرباء لمشروعات الكهرباء وجهاز شئون البيئة بالنسبة لمشروعات حماية البيئة من التلوث مع إخطار وزارة المالية وبنك الاستثمار القومى على أن تتم المحاسبة فى ضوء تنفيذ هذه البرامج .

( مادة ٤٣ )

يجوز بناء على طلب الوزير المختص وفى ضوء دراسة الجدوى استبدال أحد المشروعات الواردة بالخطة بمشروع آخر أو إضافة مشروعات توفر لها تمويل ذاتى إضافى أو تمويل من الصناديق المنشأة لأغراض الاستثمار أو من الحسابات ذات الأغراض الخاصة أو قروض أو تسهيلات أو منح محلية وخارجية إضافية أو من الموارد الإضافية التى يوفرها بنك الاستثمار القومى فى حالة الضرورة وذلك فى حدود إطار الخطة الخمسية وبموافقة مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التخطيط وإخطار بنك الاستثمار القومى ووزارة المالية بذلك .

( مادة ٤٤ )

لايجوز استخدام الاعتمادات المخصصة لوسائل الانتقال بموازنات الجهاز الإدارى والإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام غير المعاملة بالقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بالشركات القابضة والتابعة فى شراء سيارات الركوب ( الصالون ، الشيروكى ) إلا بعد موافقة وزير التخطيط للسيارات التى لاتزيد عدد سلندراتها عن أربعة سلندرات وموافقة رئيس مجلس الوزراء لما زاد عن ذلك بعد الحصول مسبقا على موافقة وزير التخطيط لاستخدام الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض .

وينطبق هذا على سيارات الركوب العادية أو الاستيشن أو السيارات ذات الكابينة المزدوجة التى تستخدم كسيارة ركوب ( صالون ) والمنتجة محليا وما يماثلها من الإنتاج الأجنبى وكذلك السيارات الصالون المجهزة بتجهيزات خاصة لاستخدامات معينة أيا كان الغرض منها ؛ وفى هذه الحالات ينبغى الحصول مسبقا على موافقة وزير التخطيط لاستخدام الاعتمادات المخصصة لذلك وتعامل سيارات الإسعاف والدراجات العادية والبخارية معاملة وسائل النقل وتعطى أولوية لوسائل النقل والانتقال المنتجة محليا .

ويحظر على كافة الجهات إدراج سيارات الركوب ضمن عقود التوريدات للمشروعات التى تقوم بها .

وذلك كله دون إخلال بالقواعد الصادرة فى هذا الشأن بقرارات من رئيس

مجلس الوزراء .



## ( المادة ٤٥ )

يجوز استخدام رصيد الحساب الخاص المجنب لدى بنك الاستثمار القومي من حصيلة الـ  $\frac{1}{4}$  المرحل من السنوات السابقة للصرف منه على الأغراض الضرورية لتطوير إعداد الخطة ومتابعتها والدراسات المتعلقة بها وتجارب التصنيع المحلي ويرحل المتبقى من الرصيد من سنة إلى أخرى لذات الأغراض ولا يجوز الصرف منه إلا بموافقة وزير التخطيط .

## ( المادة ٤٦ )

تعد كل جهة بالاتفاق مع بنك الاستثمار القومي البرنامج التنفيذي لمشروعاتها الواردة في الخطة السنوية متضمناً الاستخدامات والموارد الاستثمارية وتمويل بنك الاستثمار القومي ويوزع كل ذلك على فترات زمنية ربع سنوية .

ولا يجوز سحب أية مبالغ لتمويل الاستثمارات إلا بعد اعتماد البنك للبرنامج ويراعى البنك عند تمويله لبرامج الاستثمار موقف التنفيذ وإقرار الجهات بعدم تجاوز الاعتمادات المقررة .

ويجوز للبنك سداد المستحقات المطلوبة من بعض الجهات عن أعمال تم تنفيذها فعلاً لمشروعات واردة في خطة عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ وفي حدود اعتماداتها وتضمنتها حساباتها الختامية وفيما عدا ذلك يتعين الحصول على موافقة وزير التخطيط وذلك في حدود موارد عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ التي توفرت فعلاً لدى بنك الاستثمار القومي أو تلك التي يتم تحصيلها خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ من متأخرات تلك السنة وتخطر وزارة المالية لتعديل ختاميات تلك الجهات .

## ( المادة ٤٧ )

يجوز لوزير التخطيط « أو من يفوضه » :

( أ ) زيادة اعتمادات المشروعات الاستثمارية في الخطة مقابل زيادة في مصادر التمويل الذاتي بحيث لا يؤثر ذلك على الفوائض المحولة للخزانة العامة أو لبنك الاستثمار القومي وفقاً لما ورد بالموازنة المعتمدة وقانون إنشاء البنك .

( ب ) إضافة منح محلية وخارجية على الخطة مقابل ما يتاح منها خلال العام . وتقوم الوحدات المستفيدة بإجراء التسويات اللازمة .

وفي كل الأحوال يتم إخطار كل من بنك الاستثمار القومي ووزارة المالية لإجراء التعديلات اللازمة في الموازنات المختصة .

كما لا يجوز للجهات التى تتضمنها الموازنة العامة للدولة أو الهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بالشركات القابضة والتابعة للاتفاق على تمويل بعملة أجنبية نقداً أو بقروض أو تسهيلات ائتمانية خارجية إلا بعد الرجوع لبنك الاستثمار القومى للتأكد من عدم وجود البديل المحلى وبعد الرجوع إلى قطاع التعاون الدولى بوزارة الخارجية للتأكد من عدم وجود قروض حكومية أجنبية ميسرة يمكن استخدامها .

( المادة ٤٨ )

يتم سداد عجز تمويل الاستثمارات عن طريق الإقراض أو المساهمة وتنظيم شروط الإقراض أو المساهمة وفقاً لما يتم الاتفاق عليه فيما بين بنك الاستثمار القومى والجهات المستفيدة .

( المادة ٤٩ )

تقوم الوحدات المستفيدة من التسهيلات الائتمانية الخارجية بتسوية الأصول الموردة على التسهيلات خصماً على الاستخدامات الاستثمارية نظير قيد مقابلها كمورد للقروض الخارجية ( التسهيلات الائتمانية ) وتعامل بالمثل للتوريدات والأعمال التى يتم إنجازها خلال السنة المالية .

( المادة ٥٠ )

تلتزم كل جهة فى إجراءات الشراء والتعاقد والارتباط والصرف بالقوانين والقواعد المالية المطبقة فيها وبالبرنامج التمويلى المعتمد من بنك الاستثمار القومى لمشروعاتها وتحقيق الأهداف وفقاً للخطة السنوية والبرامج التنفيذية وبإعطاء الأولوية طبقاً للقوانين واللوائح المقررة للإنتاج المحلى ولاستغلال الطاقات المحلية .

( المادة ٥١ )

لا يجوز استخدام الحساب الاعتيادى بالبنك المركزى المصرى فى الاستخدام الاستثمارى المدرج بالخطة السنوية والذى يموله بنك الاستثمار القومى ولا يجوز استخدام الأموال المخصصة للاستثمار إلا عن طريق حسابات مفتوحة لدى بنك الاستثمار القومى .

( المادة ٥٢ )

لا يجوز استخدام الاعتمادات المخصصة للدفعات المقدمة فى الصرف على استثمار عينى يرد خلال نفس العام .

## ( المادة ٥٣ )

لا يجوز للجهات التي تتضمنها الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام غير المعاملة بالقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بالشركات القابضة والتابعة استخدام الاعتمادات المخصصة للفوائد والأقساط المستحقة لبنك الاستثمار القومي والضرائب والرسوم الجمركية في غير الأغراض المخصصة لها أصلاً وتعطى الفوائد والأقساط المستحقة أولوية في السداد وفق برنامج زمني خلال العام يتفق عليه مع بنك الاستثمار القومي وفي حدود الاعتمادات المدرجة بالموازنة لهذه الأقساط والفوائد ويجوز لبنك الاستثمار القومي أن يستخدم مستحقاته لدى الجهات من فوائد وأقساط في تمويل الاستخدامات الاستثمارية المعتمدة لها في الخطة وفقاً للمكونات النقدية والعينية المدرجة لها دون تعديل فيها .

## الباب الرابع

## التحويلات الرأسمالية

## ( المادة ٥٤ )

يجوز لوزير المالية « أو من يفوضه » زيادة ملكية الدولة لتمويل الزيادة في رؤوس أموال البنوك التي تساهم فيها وذلك من الزيادة التي تؤول للخزانة العامة من الأرباح الصافية لمجموع هذه البنوك للسنة المالية السابقة عن المستهدف تحقيقه في الموازنة العامة للدولة ، وعلى ضوء ما تنتهي إليه الجمعيات العمومية للبنوك من اعتماد ميزانياتها الختامية .

كما يجوز لوزير المالية « أو من يفوضه » زيادة ملكية الدولة لتمويل الزيادة في رأس مال هيئة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وبنوك التنمية والائتمان الزراعي بالمحافظات أو تمويل الزيادة في الاحتياطيّات المطلوبة وذلك من الزيادة التي تؤول للخزانة العامة من فائض هيئة البنك الرئيسي شاملاً ما يؤول للهيئة من بنوك التنمية والائتمان الزراعي بالمحافظات .

## ( المادة ٥٥ )

يجوز لوزير المالية « أو من يفوضه » زيادة التحويلات الرأسمالية في ضوء المستحقات الفعلية أو أية التزامات مستجدة وذلك مقابل زيادة في الإيرادات الرأسمالية وتعديل الموازنات تبعاً لذلك بشرط ألا يترتب على ذلك أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .